المجلس التنفيذي
الدورة الأربعون بعد المائة
روما، 11-12 ديسمبر/كانون الأول 2023

محاضر اجتماع لجنة مراجعة الحسابات الحادي والسبعين بعد المائة

الوثيقة: EB 2023/140/R.24
بند جدول الأعمال: 8(ج)
التاريخ: 7 ديسمبر/كانون الأول 2023
التوزيع: عام
اللغة الأصلية: الإنكليزية
للعلم

الأسئلة التقنية:

Advit Nath
المدير والمراقب المالي
شعبة المراقب المالي
البريد الإلكتروني: a.nath@ifad.org

كلوديا تن هاف
سكرتيرة الصندوق
مكتب سكرتير الصندوق
البريد الإلكتروني: c.tenhave@ifad.org

مسودة محاضر اجتماع لجنة مراجعة الحسابات الحادي والسبعين بعد المائة

1- انعقد الاجتماع الحادي والسبعون بعد المائة للجنة مراجعة الحسابات في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2023 بطريقة مختلطة.

2- وحضر الاجتماع أعضاء اللجنة الذين يمثلون الجزائر وأنغولا والأرجنتين والصين وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وشارك ممثلو كندا والجمهورية الدومينيكية وفرنسا والمكسيك بصفة مراقبين. وحضر الاجتماع أيضا: نائبة الرئيس؛ ونائبة الرئيس المساعدة والمستشارة العامة، مكتب المستشار العام؛ ونائب الرئيس المساعد، كبير الموظفين والمراقبين الماليين، دائرة العمليات المالية؛ ونائب الرئيس المساعد وكبير موظفي المخاطر، مكتب إدارة المخاطر المؤسسية؛ ونائب الرئيس المساعد، دائرة الاستراتيجية وإدارة المعرفة؛ ونائب الرئيس المساعد، دائرة خدمات المنظمة؛ والمدير والمراقب المالي، شعبة المراقب المالي؛ ومديرة وأمينة الخزانة، شعبة خدمات الخزانة؛ ومدير مكتب المراجعة والإشراف؛ ومديرة شعبة خدمات الإدارة المالية؛ ومدير مجموعة ضمان الجودة وكبير الموظفين في وحدة الإيصال والتغيير والابتكار؛ ومديرة شعبة الموارد البشرية؛ وسكرتيرة الصندوق، مكتب سكرتير الصندوق؛ ومدير مكتب الميزنة الاستراتيجية؛ ومدير مكتب التقييم المستقل في الصندوق؛ ونائب مدير مكتب التقييم المستقل؛ وكبير موظفي التقييم، مكتب التقييم المستقل؛ والمستشارة الرئيسية، النتائج والموارد، شعبة سياسات العمليات والنتائج؛ وعدد من موظفي الصندوق الآخرين.

البند 2 من جدول الأعمال - اعتماد جدول الأعمال (AC 2023/171/R.1) - للموافقة

3- اعتُمد جدول الأعمال، وحددت اللجنة الأمور التالية:

(أ) وردت في الوثيقتين AC 2023/171/R.7 وAC 2023/171/R.8 تنقيحات لكل من إطار الرقابة الداخلية في الصندوق وسياسة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وليس مجرد تحديثات؛

(ب) وأُدرج مقترح تنقيح اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات ونظامها الداخلي في الوثيقة AC 2023/171/R.15 بعنوان "ميثاق الأخلاقيات في الصندوق".

البند 3 من جدول الأعمال – برنامج عمل الصندوق المستند إلى النتائج والميزانيتان العادية والرأسمالية للصندوق لعام 2024، وبرنامج عمل مكتب التقييم المستقل في الصندوق المستند إلى النتائج وميزانيته لعام 2024 وخطته الإرشادية للفترة 2025-2026 (AC 2023/171/R.2) - للاستعراض

4- يرجى الرجوع إلى التقرير المنفصل للجنة مراجعة الحسابات بشأن هذا البند (EB 2023/140/R.16).

البند 4 من جدول الأعمال – تحديث مرحلي بشأن اللامركزية في الصندوق - (AC 2023/171/R.3) - للاستعراض

5- وقدمت إدارة الصندوق تحديثا لعملية إصلاح اللامركزية، مشيرة إلى أن خطة إعادة المعايرة الحالية للامركزية 2.0 تحافظ على الجدول الزمني والهدف المتمثل في تحقيق اللامركزية بنسبة 45 في المائة من مناصب الموظفين بحلول نهاية عام 2024. ولوحظ أن الإنجازات في مسار عمل الموظفين شملت بلوغ النسبة المستهدفة للامركزية الموظفين والمحددة بنسبة 40 في المائة في يونيو/حزيران 2023، وخفض معدل الشغور في المكاتب الميدانية بمقدار 9 نقاط مئوية في الفترة بين يناير/كانون الثاني وسبتمبر/أيلول، من 22 إلى 13 في المائة، وتحقيق تعزيز المهارات وتجديدها لما مجموعه 555 موظفا، وتعزيز رفاهية الموظفين من خلال ثقافة مكان العمل ومبادرات التنوع والإنصاف والشمول.

6- وفي عملية إعادة التعيين في عام 2023، مُنحت الأولوية لاستمرارية الأعمال وترقية الموظفين الداخليين، ومن المقرر أن تنتهي كما هو مخطط لها. وشمل التقدم المحرز في مسار عمل البنية التحتية خططا لفتح 47

مكتبا قطريا للصندوق بحلول نهاية عام 2024، إذ يعمل بالفعل 43 مكتبا. ونظر قرار إنشاء المكتب الإقليمي لإقليم آسيا والمحيط الهادي في بانكوك، تايلاند، بحلول الفصل الثالث من عام 2024 في الفعالية من حيث التكلفة، وإمكانية الحصول على التأشيرات والسفر، ورفاهية الموظفين، وحضور وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمؤسسات المالية الدولية، من بين عوامل أخرى. ومن المتوقع أن يُتخذ قرار بشأن موقع المكتب الإقليمي لإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي بحلول ديسمبر/كانون الأول 2023 أو أوائل عام 2024. ويجري حاليا تقدير شامل لمقر الصندوق لمواءمته مع الهيكل اللامركزي. وتعطي ميزانية عام 2024 الأولوية للامركزية بنمو حقيقي بنسبة 1.7 في المائة لتغطية تكلفة ملاك الموظفين بشكل أساسي. وستغطي هذه الميزانية أيضا التعديلات المدخلة على المكتبين الإقليميين لإقليم آسيا والمحيط الهادي، وإقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي والتحسينات الأساسية للمكاتب، وهي تُدخل ثلاثة مكاتب قطرية جديدة للصندوق (في بنن وكمبوديا وجمهورية تنزانيا المتحدة)، وتكفل عدم فقدان مناصب موظفي فئة الخدمات العامة في المقر. وطلب بعض أعضاء اللجنة توضيحات بشأن الاتجاهات التشغيلية، بما في ذلك تدهور نوعية التقارير المالية للمشروعات فيما يتعلق بحجم اللامركزية وبناء القدرات ذات الصلة، والاتجاه نحو الاستعاضة عن مناصب فئة الخدمات العامة في المقر بمناصب وطنية في الميدان، وافتتاح المكتب الإقليمي في إقليم آسيا والمحيط الهادي، والتمييز بين المكاتب القطرية التي يقودها مدير قطري والمكاتب المتعددة الأقطار. وطلب أعضاء آخرون تفاصيل عن التداعيات على خطة إعادة المعايرة من حيث التكلفة وعن حجم المكاتب الإقليمية والمكاتب المتعددة الأقطار.

7- وأوضحت الإدارة أن الصندوق يمر بمرحلة انتقالية وسلطت الضوء على ضرورة تحقيق التكامل التام بين النظم والعمليات والقدرات المتطورة. ولوحظ أن وجود مديرين قطريين في الميدان سيحسن نوعية العمليات والعلاقات مع النظراء. ولوحظ أيضا أن العديد من الخبراء التقنيين سيتواجدون في المكاتب الإقليمية. وقدمت الإدارة التفاصيل عن الاستعراض الجاري للمقر. وأشارت الإدارة أيضا إلى أن البرمجيات الحالية المستخدمة تلبي احتياجات اللامركزية وأنه يجري تشكيلها للوفاء بجميع المتطلبات على نحو أفضل. وأُبلغت اللجنة بأن الإدارة كانت تبحث، بدعم من السلطات المحلية المضيفة، عن موقع مؤقت وكذلك عن حيز مكتبي دائم للمكتب الإقليمي في إقليم آسيا والمحيط الهادي. وأكدت الإدارة أيضا أنه منذ تنفيذ الخطة في عام 2012، جرى احترام الالتزام بعدم فقدان الوظائف مع ملء بعض الوظائف الشاغرة في فئة الخدمات العامة من قبل الموظفين المتأثرين. وبالإضافة إلى ذلك، أوضحت الإدارة الفرق بين المكتب المتعدد الأقطار والمكتب الذي يقوده مدير قطري، مشددة على أن الأول ينطوي على وضع مديرين قطريين متعددين في نفس المكتب بدلا من مدير قطري واحد يدير بلدانا متعددة. ولوحظ أيضا أن فتح بعض المكاتب القطرية قد أُرجئ بسبب عدم الاستقرار المحلي.

8- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت.

البند 5 من جدول الأعمال - الموارد المتاحة لعقد الالتزامات (AC 2023/171/R.4) - للاستعراض

9- أُبلغت اللجنة أنه حتى سبتمبر/أيلول 2023، بلغت تعهدات الجهات المانحة 1.28 مليار دولار أمريكي، ونُفذت خطة التمويل لعام 2023 كما هو مقرر، وأنه جرى تأمين 050 1 مليون دولار أمريكي في شكل اقتراض للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، إذ من المقرر تقديم 190 مليون دولار أمريكي في عام 2024. ووردت تدفقات القروض كما هو مخطط لها. وعلاوة على ذلك، كان دخل الاستثمار في أصول الخزانة أعلى من المتوقع، ويرجع ذلك في الأساس إلى رفع أسعار الفائدة في عام 2022 والنصف الأول من عام 2023. واستنادا إلى هذه النتائج، سيغطي مخزون الموارد المتوقع في بداية عام 2024 التدفقات الخارجة المتوقعة في الأشهر الاثني عشر التالية، بما في ذلك مظروف صرف بقيمة 980 مليون دولار أمريكي، مع الحفاظ على الامتثال للنسب المالية. وكفل حساب خط الأساس المستدام المحدث للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق تغطية المنحة المنقحة ومظروف إطار القدرة على تحمل الديون البالغ 475 مليون دولار أمريكي. وجرى

التأكيد على أن برنامج القروض والمنح المستدام للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق قد جرى تحديثه إلى مستوى يصل إلى 3.354 مليار دولار أمريكي.

10- وأيد أعضاء اللجنة التعديل الحصيف لبرنامج القروض والمنح للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى 3.354 مليار دولار أمريكي ومستوى عام 2024. وطلب الأعضاء توضيحات بشأن مستوى برنامج القروض والمنح لعام 2023 بالنظر إلى أن المبلغ المتوقع للعام السابق كان 1.555 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل انخفاضا في الموارد المتاحة العقد الالتزامات لهذا العام إلى 907 ملايين دولار أمريكي، وعن سبب استبعاد 20 مليون دولار أمريكي في المساهمات التي لم يجر التعهد بها بعد.

11- وقدمت الإدارة التوضيحات اللازمة، مشيرة إلى أن التقدير الذي أجري للموارد المتاحة لعقد الالتزامات أخذ مستوى التعهدات الواردة بعين الاعتبار، بينما استبعد بشكل متحفظ التعهدات التي لا يمكن توقعها بشكل معقول في العام المقبل. ولوحظ أنه من المقرر استمرار جزء من برنامج القروض والمنح لعام 2023 حتى عام 2024. وبرنامج القروض والمنح لعام 2024 ستكون قيمته 1.626 مليار دولار أمريكي بمصروفات بقيمة 980 مليون دولار أمريكي ومبلغ مستهدف للاقتراض من سوق رأس المال بقيمة 190 مليون دولار أمريكي.

12- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت وأيدت اللجنة تقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة للموافقة عليها من خلال إجراء التجميع.

البند 6 من جدول الأعمال – مكتب المراجعة والإشراف

(أ) تحديث بشأن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد

13- قدم مكتب المراجعة والإشراف تحديثا بشأن أنشطة التحقيق ومكافحة الفساد المضطلع بها بالفعل خلال السنة المالية 2023. وسلط مكتب المراجعة والإشراف الضوء على تفاصيل الاتجاهات الأخيرة، مشيرا إلى زيادة بنسبة 28 في المائة في الحالات الخارجية. وتُعزى هذه الزيادة أساسا إلى الممارسات المحظورة المرتبطة بالمشروعات، والتي أبلغ عن الكثير منها موظفو المكاتب القطرية اللامركزية. ولا يزال صندوق بريد مكافحة الفساد هو القناة الأكثر تفضيلا للإبلاغ، وكان التدليس والفساد هما النوع السائد من الادعاءات.

14- وكانت حالات التوريد في المشروعات أكثر تواترا في عام 2023، على غرار السنوات السابقة. ولوحظ أن مكتب المراجعة والإشراف عزز جهوده الرامية إلى التصدي لمخاطر التدليس والفساد. وحُدد النطاق الزمني المستهدف لمعالجة القضايا ذات الأولوية العالية بستة أشهر، بينما تُسوى القضايا ذات الأولوية العادية في غضون 12 شهرا. وأعرب مكتب المراجعة والإشراف عن تقديره لإجراءات التشغيل الموحدة التي شاركها ممثل المملكة المتحدة، وأشار إلى أن هذه الإجراءات تستخدم لتبسيط عمليات المكتب. وأُبلغت اللجنة بأن الصندوق فرض خلال عام 2023 عقوبات على 11 كيانا وأن قائمة العناية الواجبة للنزاهة، التي وضعت بالتعاون مع شعبة المراقب المالي، قد أُضفي عليها الطابع المؤسسي بشكل تام، إذ سُجلت 103 كيانات في 27 بلدا. والغرض من قائمة العناية الواجبة للنزاهة هو التخفيف من مخاطر النزاهة في حالات الكيانات التي توجد أدلة كافية على تورطها في ممارسات محظورة ولكن لا يستطيع الصندوق أن يعاقب عليها، مثل المسؤولين الحكوميين المعارين إلى المشروعات التي يمولها الصندوق.

15- وطلب أعضاء اللجنة توضيحات بشأن الاتجاه التصاعدي في الادعاءات، وطلبوا بعض دراسات الحالات بما في ذلك موجز للإجراءات المتخذة.

16- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن زيادة عدد الحالات المبلغ عنها مرتبطة أساسا بادعاءات تتعلق بموظفي المشروعات، وهو ما يُعزى إلى زيادة الوعي بقنوات الإبلاغ. وأكد المكتب استعداده في الاجتماعات المقبلة لتقديم معلومات عن عينات من الحالات.

17- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، وتقرر أن يقدم مكتب المراجعة والإشراف في اجتماع قادم عرضا لأمثلة لحالات، ربما في جلسة مغلقة.

(ب) خطة عمل مكتب المراجعة والإشراف في الصندوق لعام 2024 (AC 2023/171/R.5) - للاستعراض

18- قدم مكتب المراجعة والإشراف هذا البند من جدول الأعمال مشيرا إلى أن اختيار عمليات المراجعة لعام 2024 استند إلى اعتبارات المخاطر وتوافر الموارد. وسلط الضوء بوجه خاص على أن تركيز عمليات المراجعة سيظل منصبا على أنشطة اللامركزية والبرامج القطرية، ولكن ستُغطى أيضا مجالات أخرى ذات أولوية عالية مثل أمن تكنولوجيا المعلومات وإطار إدارة المخاطر المؤسسية.

19- وفيما يتعلق ببناء القدرات، سيشارك مكتب المراجعة والإشراف بنشاط في استكمال تنفيذ توصيات الاستعراض الخارجي لوظائف التحقيق في الصندوق، وتوصيات تقدير الجودة الخارجية لوظيفة المراجعة الداخلية.

20- ولوحظ أن قسم التحقيق في مكتب المراجعة والإشراف قد اكتمل عدد موظفيه الآن، ولكنه لا يزال يواجه زيادة مستمرة في عبء العمل بسبب ارتفاع عدد الادعاءات الخارجية، وبالتالي قد لا تزال هناك حاجة إلى بعض الدعم الخارجي الإضافي خلال عام 2024. ولوحظ أنه بالرغم من أن مستويات التوظيف في قسم المراجعة في مكتب المراجعة والإشراف كانت مستقرة في عام 2023، فقد يكون هناك تأثير في عام 2024 من الإدراج المحتمل لاثنين من المراجعين برتبة ف-3 في عملية إعادة التعيين في الصندوق، وإنهاء عقود اثنين من مساعدي المراجعة المبتدئين. وكانت ميزانية مكتب المراجعة والإشراف لغير الموظفين والبالغة 000 403 دولار أمريكي لعام 2024 أقل قليلا مما كانت عليه في السنوات السابقة، غير أن المكتب سيحقق وفورات لضمان تنفيذ الخطة المعتمدة في الوقت المناسب.

21- وأشار بعض أعضاء اللجنة إلى حدوث تغيير في التركيز في اختيار عمليات المراجعة من عمليات مراجعة عمليات التوريد والإدارة المالية إلى مراجعة البرامج القطرية، وطلبوا توضيحات بشأن المنهجية المتبعة فيما يتعلق باستعراض المسائل الشاملة في البرامج القطرية. وطلب أعضاء آخرون في اللجنة توضيحات بشأن عملية تحديد النطاق لمراجعة الأمن السيبراني وتفاصيل حول الاستخدام المحتمل للذكاء الاصطناعي، فضلا عن تفاصيل عن سياسة التناوب الموظفين.

22- وأشار مكتب المراجعة والإشراف إلى أن سياسة تناوب الموظفين حُددت كعامل خطر على استقلال مكتب المراجعة من خلال الاستعراض الخارجي لضمان الجودة لوظيفة المراجعة، وأن الإدارة أشارت إلى أنها ستعيد النظر في سياسة عدم التناوب في أوائل عام 2024، بما في ذلك تطبيقها على مكتب المراجعة والإشراف. وطلبت اللجنة أن تبقى على علم بالتقدم المحرز في هذه المسألة، ووافق مكتب المراجعة والإشراف على القيام بذلك. وفي الاجتماع المقرر عقده في أبريل/نيسان، سيشارك مكتب المراجعة والإشراف تقرير ضمان الجودة النهائي، بما في ذلك خطة عمل وملاحظات من مكتب الرئيس ونائب الرئيس.

23- وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن اختيار عمليات المراجعة القطرية يستند جزئيا إلى حجم الأموال المصروفة خلال السنوات الثلاث الماضية وحجم الأموال الملتزم بها التي ستُصرف في المستقبل. وكان الاختيار يراعي أيضا تواتر الادعاءات والوقت المنقضي منذ عملية المراجعة السابقة. وجرت طمأنة اللجنة بأن مكتب المراجعة والإشراف سيواصل التركيز على القضايا المتعلقة بالتوريد في المشروعات. وأوضح مكتب المراجعة والإشراف أن نهجه إزاء "متابعة الأموال" سيظل يمكّن من التركيز القوي على التوريد بقيمة عالية والعقود الأخرى، مع تركيز أقل على الامتثال فيما يتعلق بالمعاملات الصغيرة. وجرى توضيح أن نطاق مراجعة الأمن السيبراني لم يُحدد بعد بشكل كامل، إلا أنه سيجري إدراج جوانب الحوكمة. ويستكشف مكتب

المراجعة والإشراف إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل صحيح وآمن، بما في ذلك في استنباط المواضيع المشتركة من وثائق متعددة أو في نسخ التدخلات وترجمتها.

24- وأبلغ مكتب المراجعة والإشراف اللجنة أنه خلافا للممارسة السابقة، ستُخصص ميزانية المكتب لغير الموظفين لعام 2024 بشكل كامل من بداية العام، وأن هذا سيجلب بعض أوجه الكفاءة في العملية. وأوضح المكتب أيضا أن مراجعة إدارة المخاطر المؤسسية ستتبع نهجا شاملا يركز على نضج وظائف إدارة المخاطر المؤسسية، مع وضع معايير مرجعية مقابل نظم المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

25- **النتيجة والمتابعة.** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت، وأيدت اللجنة تقديمها إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة لتأكيدها من خلال إجراء التجميع. واقتُرح أن تقدم الإدارة تقييما لاستخدام الذكاء الاصطناعي خلال اجتماع مقبل.

البند 7 من جدول الأعمال - مكافحة الجرائم المالية والرقابة - للاستعراض

(أ) تحديث بشأن تنفيذ وظيفة الصندوق في مجال مكافحة الجرائم المالية والرقابة (AC 2023/171/R.6)

(ب) النسخة المنقحة لإطار الرقابة الداخلية لعام 2023 (AC 2023/171/R.7)

(ج) النسخة المنقحة لسياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب (AC 2023/171/R.8)

26- قدمت الإدارة بنود جدول الأعمال مشيرة إلى وظيفتي مكافحة الجرائم المالية والرقابة، وهما مهمتان لحماية نموذج أعمال الصندوق وسمعته القوية، بالنظر إلى المخاطر المتزايدة على المستوى القطري بزيادة اللامركزية. وأبلغت الإدارة اللجنة بالإجراءات الشاملة المتخذة لتنفيذ كل من المهام والسياسات ذات الصلة. وعلى وجه الخصوص، نجح تعزيز برمجية LexisNexis لمكافحة الجرائم المالية من أجل الفرز اليومي، بما في ذلك التكامل مع نظم التوريد، في منع الصندوق من التعامل مع 38 طرفا من الأطراف العالية المخاطر منذ البدء في استخدامها، مع تشديد الرقابة وضوابط التخفيف الأخرى على 134 طرفا من الأطراف ذات المخاطر الكبيرة والمتوسطة.

27- ولوحظ أيضا أن وظيفة الرقابة لدى شعبة المراقب المالي طرحت التدريب على التفويض بالصلاحيات والتصديق، والتي أكملها حوالي 350 موظفا في دائرة إدارة البرامج ومكتب الميزنة الاستراتيجية وشعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتفويض الميزانية إلى المديرين القطريين في شعبتين إقليميتين، بالإضافة إلى الشعب الإقليمية الثلاثة المتبقية المخطط لها لعام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تطوير وإطلاق ثماني أدوات رقمية لأتمتة وتوحيد الضوابط عبر المكاتب القطرية، لزيادة الضوابط وتقليل مخاطر الخطأ والتدليس. وقد أكملت الوظيفة استعراض الرقابة وتقييمات الدعم لـ 15 مكتبا حتى الآن وأصدرت 39 توصية نُفذت جميعها. وعلاوة على ذلك، قُيمت الأدوات الرقمية التالية في البلدان:

- التوقيعات الإلكترونية إذ جرى توقيع أكثر من 000 5 صفحة رقميا وتدريب 200 موظف؛
- استخدام نحو 150 استمارة إلكترونية لتفسير التفويض بالصلاحيات وطلبات التفويض الفرعي، وتسعة تقارير للمعلومات المتعلقة بالأعمال متاحة للمديرين لمعرفة كيفية استخدام التفويض بالصلاحيات، بما في ذلك الرصد؛
- مجموعة من الأدوات والتقارير الأخرى مثل تقرير حقوق الوصول الإلكتروني، وأداة التسوية الإلكترونية للنثريات لمساعدة المكاتب القطرية على الاحتفاظ بالسيطرة على النقود، وأداة الجرد الإلكتروني للمساعدة في تسجيل أصول الجرد وتسويتها.

28- وقدمت الإدارة أيضا التحديثات الأولى لإطار الرقابة الداخلية وسياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب، وسلطت الضوء على التغييرات الرئيسية الثلاثة في إطار الرقابة الداخلية على النحو التالي:

- المواءمة مع إطار إدارة المخاطر المؤسسية لتجنب الازدواجية؛
- إعادة تركيز إطار الرقابة الداخلية على التنفيذ العملي للإطار (مثل تحسين نموذج سلطة المعاملات إلى مستويين بدلا من ثلاثة، نظرا لصغر حجم الصندوق)؛
- التوثيق المبسط عن طريق إزالة الملحقات القديمة بشأن وضع المعايير.

29- وبالإضافة إلى ذلك، سلطت الإدارة الضوء على التغييرات الرئيسية الثلاثة المتعلقة بسياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب على النحو التالي:

- سياسة معززة وأكثر شمولا تتماشى بشكل أفضل مع ممارسات الصندوق؛
- توضيح امتيازات الصندوق وحصاناته؛
- التوثيق المبسط في المجالات التي نُفذت بالفعل.

30- واقترحت الإدارة صياغة أعيدت هيكلتها قليلا لتعزيز سهولة القراءة في الفقرة 14 على النحو التالي: "يتمثل الهدف من السياسة المقترحة في تأكيد التزام الصندوق المستمر بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومجالات المخاطر ذات الصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، فضلا عن تعزيز الضمانات والتدابير المعمول بها لضمان استمرار الصندوق في تحقيق أهدافه، بما في ذلك العقوبات المتأصلة المطبقة على الصندوق بشأن غسل الأموال وتمويل الإرهاب". وستُحدث المراجع المماثلة وذات الصلة في بقية الوثيقة وستُدرج في وثيقة تصويب ستنشر بعد الموعد النهائي المحدد بيوم 24 نوفمبر/تشرين الثاني لتلقي تعليقات أعضاء اللجنة.

31- وأخيرا، وفي إطار الجهود الرامية إلى تبسيط وثائق الهيئات الرئاسية، وبالإشارة إلى أن لجان المخاطر التابعة للصندوق أصبحت أكثر نشاطا وجزءا لا يتجزأ من ثقافة أعمال الصندوق، اقترحت الإدارة ألا تقدم هذا التحديث إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي، بل إلى لجنة المخاطر التشغيلية والامتثال على فترات منتظمة. وستُبلغ لجنة مراجعة الحسابات/المجلس التنفيذي بأي مخاطر رئيسية عبر لوحة متابعة المخاطر المؤسسية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أي تغييرات في السياسة المتعلقة بإطار الرقابة الداخلية وسياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب ستقوم لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي بمواصلة استعراضها والموافقة عليها.

32- ورحب أعضاء اللجنة بالتحديث وأثنوا على التقدم المحرز في هذا الصدد. وطلب بعض الأعضاء توضيحات بشأن استخدام البرمجيات ونطاق بعثات الرقابة؛ وطلب أعضاء آخرون تفاصيل عن النتائج المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وسبل الانتصاف المتخذة. وطلب أعضاء اللجنة وقتا إضافيا لتقديم تعقيباتهم على التنقيح المقترح للسياسة.

33- وأوضحت الإدارة أن الحل البرمجي يفحص يوميا الملفات الرئيسية للصندوق المتصلة بالنظم الأساسية للصندوق، فضلا عن البيانات النهائية التي يجري إدخالها من خلال بوابة العملاء في الصندوق، مقابل أكثر من ملياري إدخال في قواعد البيانات المشتركة وتنبيهات وسائل الإعلام ومختلف مصادر المعلومات الأخرى المتعلقة بالجرائم المالية. وقدمت الإدارة تفاصيل عن وظيفة الرقابة، موضحة أنها ليست وظيفة مراجعة، وأن التركيز منصب على ثلاثة جوانب: دعم المكاتب القطرية وتمكينها من خلال التفويض بالصلاحيات، والمسؤوليات ذات الصلة؛ والتوحيد؛ والتحقق من الضوابط المثلى. وأوضحت الإدارة أيضا أن أخذ العينات في وظيفة الرقابة قائم على المخاطر ويركز على البلدان التي يمكنها أن تستفيد أكثر من نهج التوحيد.

34- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثائق قد استُعرضت. وسترد التعليقات على النسخة المنقحة لسياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب بحلول يوم الجمعة الموافق 24 نوفمبر/تشرين الثاني، وستوضع الوثيقة في صيغتها النهائية في وقت لاحق. وأيدت اللجنة تقديم كل من النسخة المنقحة لإطار الرقابة الداخلية

وعلى سياسة مكافحة غسل الأموال والتصدي لتمويل الإرهاب إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة للموافقة عليها من خلال إجراء التجميع.

البند 8 من جدول الأعمال – استعراض تنفيذ رد الإدارة على التقييم المؤسسي بشأن الهيكلية المالية للصندوق لعام 2018 (AC 2023/171/R.9 + Add.1) - للاستعراض

35- قدم مكتب التقييم المستقل هذا البند، مقدما تعقيبات بشأن تنفيذ رد الإدارة على التقييم المؤسسي بشأن الهيكلية المالية للصندوق لعام 2018؛ الذي استهدف تيسير اضطلاع الصندوق بمهمته. ووجد مكتب التقييم المستقل أنه من بين التوصيات السبع، نُفذت أربع توصيات، بينما نُفذت ثلاث توصيات جزئيا. وتتعلق إحدى توصيات التقييم المؤسسي لعام 2018، التي لا تزال تُنفذ جزئيا، بزيادة الإيرادات للمساهمة في زيادة تغطية الخسائر التشغيلية، وبالتالي زيادة حصة موارد تجديد الموارد التي ستعود بالنفع على المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وأقر الاستعراض بالخطوات الهامة التي قطعها الصندوق، فضلا عن التحديات التي يواجهها في معالجة هذه المسألة. وسلط التقييم المؤسسي الضوء على أن الصندوق حدّث السياسات المالية الرئيسية مثل إصلاح إطار القدرة على تحمل الديون، وأدخل آلية الحصول على الموارد المقترَضة لتوسيع نطاق عروض القروض العادية، وأنشأ مكتب إدارة المخاطر المؤسسية، وحصل على تصنيفين ائتمانيين +AA، ونفذ أول عمليات الاقتراض من أسواق رأس المال. ويدعو الاستعراض الصندوق إلى استكشاف خيارات لزيادة توسيع الموارد والتمويل بالديون، مع الحفاظ على التصنيف +AA وتجنب الانحراف عن رسالته. ويشمل ذلك استكشاف الوسائل للقيام بما يلي: زيادة نسبة الدين إلى حقوق المساهمين؛ وإعادة النظر في سقف الاقتراض للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا والبالغ 20 في المائة من برنامج القروض والمنح، ومتوسط التصنيف الائتماني المستهدف لحافظة آلية الحصول على الموارد المقترَضة والمحدد بـ BB لزيادة قروض الآلية؛ وتسعير قروض آلية الحصول على الموارد المقترَضة لتغطية المخاطر وزيادة المساهمة في التكاليف التشغيلية للصندوق.

36- ويقترح الاستعراض ست خطوات أخرى يتعين على الإدارة والدول الأعضاء النظر فيها: مواءمة الممارسات للوصول إلى أسواق رأس المال الدولية مع ممارسات المؤسسات المالية الدولية الأخرى، وتزويد المقترضين بخيارات أوسع لخيارات القروض مثل القروض السيادية بالعملة المحلية، وتوسيع نطاق لوحة متابعة التمويل المؤسسي لضمان تقديم تقارير شاملة إلى لجنة مراجعة الحسابات.

37- وأعربت الإدارة عن تقديرها للفرصة التي أتاحها هذا الاستعراض لإجراء مزيد من الحوار، وهو ما ساعد الصندوق على تقدير موقفه من حيث تنفيذ توصيات التقييم المؤسسي بشأن الهيكلية المالية للصندوق لعام 2018. ولوحظ أن هناك حاجة إلى تحوط في تقدير نموذج أعمال الصندوق. وينبغي أن يستند مفهوم الاستدامة المالية إلى الاستقرار والنمو في القاعدة الرأسمالية للصندوق، وليس إلى مستويات النتائج التشغيلية. وأقر المشاركون في السوق، بمن فيهم وكالات التصنيف والمستثمرون من القطاع الخاص، بالاستدامة المالية للصندوق من أجل النجاح في إصدارات عمليات سوق رأس المال الخاص. ولاحظت الإدارة أيضا أن التحدي الذي يواجه الصندوق ينطوي على منظور استشرافي، يتمثل في تحديد آليات لزيادة قاعدته الرأسمالية إلى أقصى حد، بدءا بالتنفيذ الناجح لعملية تجديد الموارد، إلى جانب تصميم وتنفيذ صكوك جديدة، وتعزيز وحفز موارد جديدة. وأُبلِغت اللجنة بأن الصندوق يعكف حاليا على تقدير استراتيجيته المالية حتى عام 2030 وما بعده. وسيشمل نطاق هذا الاستعراض أيضا بعض الأفكار التي يقدمها مكتب التقييم المستقل في الخطوات التالية. وقد خطط الصندوق بالفعل لإجراء استعراض شامل لشروط الإقراض لعام 2024 وسينظر في جميع المفاضلات الممكنة بين الاستدامة والتيسيرية، مع الحفاظ على ميزة تنافسية على مؤسسات تمويل التنمية الأخرى. وأكدت الإدارة الالتزام بإدراج توصيات محددة ومعقولة من تقرير مجموعة العشرين الأخير بشأن أطر كفاية رأس المال في المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وتماشيا مع نموذج أعمال الصندوق وإطاره

التمويلي لفترة التجديد الثالث عشر للموارد، بدأت الإدارة بالفعل في تقدير الاستراتيجيات المحتملة لتجديد استراتيجيتها للقطاع الخاص، والتي يمكن أن تعالج بعض النتائج التي ظهرت في التقرير.

38- وأبرز رئيس لجنة التقييم، السيد Miguel Jorge Garcia Winder، أن مكتب التقييم المستقل والإدارة تمكّنا، بمرور الوقت، من وضع نظام للعمل لصالح الصندوق. وجرى الاعتراف بالجهود التي تبذلها الإدارة لإدراج اقتراحات مكتب التقييم المستقل. ولوحظ أيضا أن التوصية 6، التي وصفت بأنها نفذت جزئيا، نُفذت في الواقع بنسبة 100 في المائة. وسلط الرئيس الضوء أيضا على ضرورة تقدير الاستدامة بالنظر إلى المفاضلات والمسائل الرئيسية مثل الكيفية التي يعالج بها الصندوق الخسائر التشغيلية، وكيفية جعل آلية الحصول على الموارد المقترَضة أكثر كفاءة وفعالية، وكيفية تأمين المزيد من الموارد المالية للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مع تعزيز الرسالة الأساسية للصندوق وطبيعة دور آليات القطاع الخاص.

39- ورحب أعضاء اللجنة بالاستعراض الشامل والمتبصر، وأقروا بضرورة قيام الصندوق برفع قائمة الموازنة وتعبئة المزيد من الموارد للوفاء بمهمته. وأشار الأعضاء إلى أن نموذج عمل الصندوق هو نموذج هجين، إذ يتضمن عناصر مختلطة من المؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وسلط أعضاء آخرون الضوء على أهمية الوصول إلى الحد الأمثل من نسبة التمويل بالديون، والحاجة إلى تقديم خيارات القروض للجهات المتلقية، والتحقيق في الممارسات المتصلة بالوصول إلى الأسواق الدولية. وأكد أعضاء اللجنة أيضا أن موارد تجديد الموارد ينبغي أن تظل أساسية لضمان التمويل لأصحاب الحيازات الصغيرة لأن هذه هي الميزة النسبية للصندوق، في حين ينبغي زيادة موارد القطاع الخاص تدريجيا مع تجنب المنافسة مع المشاركين الحاليين في السوق.

40- وأشارت الإدارة إلى أن بعض البنود قد أدرجت بالفعل في محادثات التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، ولا سيما الوصول إلى أسواق رأس المال والاستخدام الفعال لموارد آلية الحصول على الموارد المقترَضة المرتبطة بالموارد العادية. وأشيرَ إلى أن هذه المواضيع ستكون جزءا من الدراسة لزيادة القدرة على الإقراض إلى أقصى حد، مع الحفاظ على الاستدامة المالية على المدى الطويل.

41- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت.

البند 9 من جدول الأعمال – إدارة المخاطر المؤسسية

(أ) تقرير كفاية رأس المال – يونيو/حزيران 2023 (AC 2023/171/R.10) - للاستعراض

42- قدمت الإدارة هذا البند من جدول الأعمال، مؤكدة الامتثال لجميع المتطلبات وأشارت إلى أنه حتى يونيو/حزيران 2023، زادت نسبة رأس المال القابل للتخصيص بشكل طفيف، من 39.4 في المائة في ديسمبر/كانون الأول 2022 إلى 39.8 في المائة في يونيو/حزيران 2023. ويشير ذلك إلى أن وضع رأس المال الحالي للصندوق يمكن أن يستوعب الخسائر المحتملة الناشئة عن عملياته الإنمائية، بما في ذلك الخسائر التي يمكن أن تنشأ عن أحداث إجهاد غير محتملة. وسُلِط الضوء على أنه في إطار تقدير كفاية رأس المال، يُجري مكتب إدارة المخاطر عدة اختبارات إجهاد لتحديد مواطن الضعف التي يمكن أن تؤثر على وضع الصندوق الرأسمالي. وشملت هذه السيناريوهات الأثر المحتمل لتدهور الائتمان على حافظة قروض الصندوق، فضلا عن أثر زيادة نشاط المنح على حقوق المساهمين في الصندوق، وتقدير تحركات الفائدة السلبية على تقييم حافظة القروض التيسيرية للصندوق. وفي جميع الحالات، اعتُبر رأس المالي الوقائي كافيا لتغطية هذه الأحداث السلبية. وستُعزَّز القدرة على اختبار الإجهاد في عام 2024 بإعارة خبير اختبار الإجهاد. ولوحظ أن النتيجة الأولية لمراجعة سياسة الصندوق المتعلقة بكفاية رأس المال كانت إيجابية.

43- وطلب أعضاء اللجنة توضيحا بشأن التوقعات المتعلقة بزيادة التمويل بالديون وحساب رأس المال القابل للتخصيص. وأوضحت الإدارة أن الزيادة في مستويات الاقتراض ستكون تدريجية وأن متغيرا رئيسيا في الحساب يعزى إلى مساهمات الدول الأعضاء.

44- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت.

(ب) تقرير بشأن مخاطر إدارة الأصول والخصوم – (AC 2023/171/R.11) - للاستعراض

45- قدمت الإدارة تحديثا بشأن تشغيل إدارة الأصول والخصوم. وسلط هذا التحديث الضوء على التقدم المحرز منذ الموافقة على إطار إدارة الأصول والخصوم في عام 2019. وأشير إلى أن الخزانة قد بدأت في تنفيذ الإطار وقدمت تقريرها الأول عن إدارة الأصول والخصوم إلى لجنة مراجعة الحسابات والمجلس التنفيذي في عام 2023. وأوضحت الإدارة أن تقرير مكتب إدارة المخاطر يختلف في طابعه عن تقرير الخزانة بشأن إدارة الأصول والخصوم. فتقرير الخزانة يقدم لمحة عن وظيفة خط الدفاع الأول، المسؤولة عن الإدارة التشغيلية للأصول والخصوم. أما تقرير مكتب إدارة المخاطر، فهو يمثل وجهة نظر مستقلة لخط الدفاع الثاني، تعبر عن تقديرات مدى كفاية إطار إدارة الأصول والخصوم مقابل الاحتياجات المتطورة للمؤسسة.

46- وأشار مكتب إدارة المخاطر إلى أن ممارسات إدارة الأصول والخصوم في الصندوق قد تطورت بشكل إيجابي، وهو ما أسهم في تعزيز الوضع المالي للصندوق، وأن هذا الأمر قد حظي بذلك بتقدير أصحاب المصلحة الخارجيين، بمن فيهم وكالات التصنيف.

47- وطلب بعض أعضاء اللجنة توضيحات بشأن وجهات النظر المختلفة المحتملة بين خطي الدفاع الأول والثاني. وأوضحت الإدارة النهج التعاوني بين الخزانة ومكتب إدارة المخاطر، وأشارت إلى أن الشُعب لديها فهم مشترك للمواضيع الرئيسية مثل مستويات السيولة ومخاطر أسعار الفائدة.

48- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت.

(ج) تحديث بشأن تفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية ـ للعلم

49- قدمت الإدارة التحديث نصف السنوي الثاني لعام 2023 بشأن تفعيل إطار إدارة المخاطر المؤسسية، مسلطة الضوء على التقدم المحرز والمبادرات التي جرى الانتهاء منها خلال عام 2023، والتي نوقشت مع وكالات التصنيف وقُيّمت خلال الاستعراضات الخارجية الأخيرة التي أجرتها شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف ومكتب التقييم المستقل. ولوحظ أيضا أن المؤسسة تنفذ عملية التقدير الذاتي لمراقبة المخاطر وأنه شُرع في تدريب إلزامي للتعلم الإلكتروني لجميع موظفي الصندوق لتعزيز ثقافة المخاطر داخل المنظمة. وأبلغت الإدارة اللجنة باستعراض جميع مؤشرات المخاطر الرئيسية الواردة في لوحة متابعة المخاطر المؤسسية.

50- ورحب أعضاء اللجنة بهذا التحديث، وطلبوا تفاصيل عن أدوات التعلم الإلكتروني والتقدير الذاتي للمخاطر. وأوضحت الإدارة أن أداة التعلم الإلكتروني كانت فعالة وإلزامية لجميع موظفي الصندوق منذ الفصل الثالث من عام 2023 وأن أكثر من 350 موظفا قد شاركوا حتى الآن في الدورة وتلقوا ملاحظات جيدة. ولاحظت الإدارة أن التقدير الذاتي للمخاطر قد بدأ مؤخرا، وهو إجراء معقد يهدف إلى تحديد المخاطر المؤسسية المتأصلة والمتبقية وتحديد وتقدير نوعية الضوابط.

51- **النتيجة والمتابعة:** أحيط علما بالعرض.

(د) لوحة متابعة المخاطر المؤسسية ـ للعلم

52- قدمت الإدارة تحديثا بشأن لوحة متابعة المخاطر المؤسسية، التي تتضمن 32 مؤشرا رئيسيا للمخاطر مقسمة إلى أربعة مجالات للمخاطر. وفي الفصل الثالث من عام 2023، كان 87.5 في المائة من مؤشرات المخاطر الرئيسية للصندوق ضمن عتبة التسامح، وهو نفس المستوى الذي كان عليه في الفصل الثاني من عام 2023. وفي هذه الفترة، سُجلت أربعة مؤشرات مخاطر رئيسية على أنها خارج عتبة التسامح. ولوحظ أن تدهور المؤشر المتعلق بفئة مخاطر تنفيذ البرامج يتصل بالتوريد في المشروعات. ولوحظ أن هذا الاتجاه كان متوقعا لأنه نتيجة لمعايير جديدة في الإشراف أُدخلت مع الدليل الجديد للتوريد في مشروعات الصندوق. وهذه المعايير

الجديدة أكثر صرامة، تفضي إلى تقدير أكثر دقة لأداء المشروعات، وتحسن نوعية إجراءات الصندوق ومعايرتها من أجل فهم أفضل لملامح المخاطر. وبالإضافة إلى ذلك، سلطت الإدارة الضوء على أن أحد مؤشرات المخاطر الرئيسية الاستراتيجية المتعلقة بالاستدامة عند التصميم كان أعلى من العتبة، وأنه سيُعاد تقدير ذلك في الفصل الرابع من عام 2023. وأشار مكتب إدارة المخاطر إلى أن هناك استعراضا شاملا مستمرا لمؤشرات المخاطر الرئيسية الحالية، للتمكين من تحليل الاتجاهات وتقدير الحاجة إلى إعادة النظر في بعض المؤشرات. وسيمكّن هذا التحليل أيضا من استعراض نوعية المعلومات واكتمالها.

53- وقدم بعض أعضاء اللجنة تعقيبات يتعين النظر فيها أثناء التقدير المقبل للوحة المتابعة؛ ولوحظ على وجه الخصوص أن المؤشر الذي يقارن عمليات الصرف بموافقات برنامج القروض والمنح يمكن تفسيره بشكل أفضل. وطلب بعض الأعضاء إجراء استعراض لتبسيط عرض بعض المؤشرات؛ وطلب آخرون توضيحا للطموح الرامي إلى التقليل إلى أدنى حد من العدد الحرج من الحوادث التي قد يتعرض لها موظفو الصندوق.

54- **النتيجة والمتابعة.** أحيط علما بالعرض. ووافقت الإدارة على استعراض هذه البنود خلال الاستعراض المقبل للوحة متابعة المخاطر المؤسسية.

البند 10 من جدول الأعمال - الإدارة المالية للمشروعات: تقرير مرحلي سنوي يتضمن استعراض الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة الحسابات للمشروعات الممولة من الصندوق (AC 2023/171/R.12) – للاستعراض

55- قدمت الإدارة التحديث السنوي بشأن الإدارة المالية للمشروعات والاتجاهات والنتائج ذات الصلة. وأُبلغت اللجنة باستكمال الإصلاحات الواسعة النطاق التي دامت عامين لوظيفة الإدارة المالية للمشروعات، والتي تدعم تحقيق أثر أكبر على مشروعات الصندوق من خلال تعزيز الضمان، وإعادة توجيه عمليات التحقق إلى أكثر المجالات خطورة، ووضع موظفي المالية اللامركزيين كسفراء ماليين في الخطوط الأمامية للعمليات. وانطوت الإصلاحات على إدخال تغييرات على الموظفين والعمليات والتكنولوجيا، بما في ذلك تحديث سياسات وإجراءات الإدارة المالية لتكون قائمة على المبادئ، ورفع مستوى مهارات الموظفين، وإدخال الانضباط الائتماني مع الإبلاغ المالي المرحلي المنتظم من المشروعات، بما في ذلك توقعات التدفقات النقدية، التي أصبحت أساسا لطلبات الصرف بدلا من الممارسات السابقة القائمة على المعاملات. وخلال عام 2023، تحقق العديد من المعالم البارزة الجديرة بالملاحظة، بما في ذلك إدخال مسار عمل معدل للتحقق من صحة المصروفات، وأتمتة تقديم المقترضين للوثائق المالية عبر الإنترنت وإعادة معايرة تصنيفات المخاطر عبر الحافظة العالمية. وقد أدى ذلك إلى تغيير طريقة ممارسة الأعمال في مجال الإدارة المالية للمشروعات، ووضع الصندوق في طليعة ممارسات المؤسسات المالية الدولية. ولوحظ أن التقرير تضمن تحليلا سنويا لعمليات تقرير مراجعة حسابات المشروعات. وعلاوة على ذلك، أكد التقرير استمرار إمكانية تطبيق الإطار المفاهيمي للإبلاغ المالي ومراجعة حسابات المشروعات الممولة من الصندوق.

56- ورحب أعضاء اللجنة بالوثيقة وطلبوا بعض التوضيحات بشأن عملية التحقق من المصروفات، والمسائل المتعلقة بتقديم تقارير مراجعة حسابات المشروعات في الوقت المناسب ونسبة آراء مراجعي الحسابات المؤهلين، وانخفاض نوعية تصنيفات الإدارة المالية الذي يعكس رؤية أكثر اتساقا للواقع التشغيلي للصندوق.

57- وقدمت الإدارة تفاصيل عن مجموعة واسعة من سبل الانتصاف، تُقدّر على أساس كل حالة على حدة وقد تؤدي إلى تعليق المصروفات مؤقتا. وأشارت الإدارة أيضا إلى الحاجة إلى بناء القدرات لتحسين نوعية الجوانب الائتمانية وتجديد التركيز على استخدام النظم القطرية، بما في ذلك التعاون مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

58- **النتيجة والمتابعة.** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت.

البند 11 من جدول الأعمال – الاستعراض السنوي لبيان سياسة الاستثمار في الصندوق (AC 2023/171/R.13 + Corr.1 + Add.1 + Add.2) - للاستعراض

59- قدمت الإدارة هذا البند، مشيرة إلى أن لجنة إدارة المخاطر المالية ولجنة الإدارة التنفيذية قد استعرضتا الوثيقة بالفعل وأقرتاها داخليا. وأشارت الإدارة إلى أن أحد التغييرات الرئيسية يتمثل في الإشارة إلى إطار التفويض بالصلاحيات في الصندوق كجزء من المسؤوليات المسندة إلى رئيس الصندوق لتنفيذ ورصد جميع جوانب بيان سياسة الاستثمار. ومن التعديلات الهامة الأخرى تكليف رئيس الصندوق بالتنفيذ التقني لمتطلبات التصنيف الائتماني التي وافق عليها المجلس التنفيذي. وشملت التغييرات الأخرى في بيان سياسة الاستثمار تعديل الحد الأدنى لمتطلبات التصنيف الائتماني لصناديق أسواق المال من A- إلى AAA بهدف ضمان الجودة الائتمانية العالية لأدوات الاستثمار في الحافظة؛ والتعديل نحو جعل امتثال مديري الاستثمار الخارجيين لمعايير أداء الاستثمار العالمية شرطا أكثر صرامة؛ وتحديد مستوى مستهدف لاستثمار حافظة سيولة الصندوق في السندات الخضراء وغيرها من الاستثمارات المواضيعية في الحوكمة البيئية والاجتماعية، وكل ذلك بهدف تعزيز التزام الصندوق بالاستثمار المسؤول.

60- **النتيجة والمتابعة:** اعتُبر أن بيان سياسة الاستثمار وإطار الرقابة على استثمارات الصندوق قد استُعرضا، وسيُقدمان إلى المجلس التنفيذي في دورته المقبلة للموافقة عليهما.

البند 12 من جدول الأعمال - تقرير بشأن إدارة الأصول والخصوم حتى 30 يونيو/حزيران 2023- (AC 2023/171/R.14) - للاستعراض

61- قدمت الإدارة هذا البند، مشيرة إلى أن هذه الوثيقة هي التقرير نصف السنوي الثاني الذي تصدره الخزانة. وفيما يلي النقاط الرئيسية الواردة في التقرير حتى 30 يونيو/حزيران 2023:

- كانت جميع نسب السيولة ورأس المال ممتثلة لحدود سياساتها؛
- زاد الاقتراض بنسبة 18 في المائة، ويُعزى ذلك أساسا إلى إصدارات خاصة جديدة في النصف الأول من العام، إذ تمول الديون الآن 20 في المائة من مجموع الأصول؛
- انخفضت نسبة الأرصدة غير المسددة للقروض العادية على القروض غير المسددة من 54 في المائة إلى 47 في المائة. وتتيح هذه النسبة الرئيسية رصد المواءمة بين توليد الدخل من القروض العادية وتكلفة التمويل من الاقتراض؛
- مخاطر الفائدة والعملة مدفوعة بشكل أساسي بالقروض التيسيرية الطويلة الأجل ذات السعر الثابت المقومة بحقوق السحب الخاصة، والتي تُمول في المقام الأول عن طريق حقوق المساهمين. والجزء الممول بالديون من قائمة الموازنة مطابق نسبيا من حيث مخاطر الفائدة والعملة؛
- حتى 30 يونيو/حزيران، كان التعرض العام لقائمة الموازنة للصندوق لمخاطر إدارة الأصول والخصوم لا يزال منخفضا نسبيا ويمكن السيطرة عليه.

62- وطلب الأعضاء توضيحات بشأن انخفاض نسبة الأرصدة غير المسددة للقروض العادية على الاقتراض غير المسدد. وأوضحت الإدارة أن الصندوق يحتفظ بما يكفي من السيولة لتغطية المصروفات المستقبلية للرصيد غير المصروف من القروض العادية بشكل كامل.

63- **النتيجة والمتابعة.** اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت.

البند 13 من جدول الأعمال - الإشراف على وظيفة الشؤون الأخلاقية في الصندوق (AC 2023/171/R.15) - للاستعراض

64- كمتابعة للمحادثات التي جرت خلال الاجتماع الثامن والستين بعد المائة للجنة الذي عُقد في 6 أبريل/نيسان 2023، قدم مكتب الشؤون الأخلاقية مقترحا بشأن الدور الرقابي للهيئات الرئاسية فيما يتعلق بوظيفة الشؤون الأخلاقية.

65- وحددت الوثيقة مهمة مكتب الشؤون الأخلاقية، وفصلت مجموعة المسؤوليات المسندة إلى المكتب وشددت على الحاجة الماسة إلى استقلالية وظيفة الشؤون الأخلاقية لحمايتها من التأثير والضغط غير الضروريين. وتعكس التعديلات المقترح إدخالها على اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات المسؤولية الجديدة عن الإشراف على وظيفة الشؤون الأخلاقية. وتتماشى هذه التغييرات مع أفضل الممارسات الدولية وتزيد من تعزيز التزام الصندوق بالأخلاقيات. وشملت التغييرات المقترحة في مسؤوليات لجنة مراجعة الحسابات، من بين أمور أخرى: دراسة التعديلات على ميثاق الأخلاقيات، واستعراض مدى كفاية موارد مكتب الشؤون الأخلاقية، وتقييم الأداء العام لوظيفة الشؤون الأخلاقية، والمساهمة في اختيار رئيس مكتب الشؤون الأخلاقية، وإصدار توصيات إلى رئيس الصندوق بشأن وظيفة الشؤون الأخلاقية. وسُلط الضوء أيضا على أن الميثاق المقترح يتضمن التوصيات الصادرة عن وحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة بشأن استعراض وظيفة الشؤون الأخلاقية.

66- وأعرب أعضاء اللجنة عن تقديرهم للوثيقة وطلبوا توضيحات بشأن اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات مقارنة بالنص المستخدم في ميثاق مكتب المراجعة والإشراف.

67- وقدمت الإدارة توضيحات، وأبلغ مدير مكتب المراجعة والإشراف اللجنة بضرورة إعادة النظر في ميثاق مكتب المراجعة والإشراف لمواءمته مع توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

68- **النتيجة والمتابعة**. اعتُبر أن الوثيقة قد استُعرضت. وبناء على تعليقات بعض الأعضاء، سيُصدر تصويب يُعرض على المجلس التنفيذي في دورته المقبلة.

البند 14 من جدول الأعمال - برنامج عمل لجنة مراجعة الحسابات لعام 2024 (AC 2023/171/R.16) – للموافقة

69- **النتيجة والمتابعة**. استُعرضت الوثيقة وجرت الموافقة عليها دون أي اعتبارات إضافية.